KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أثر البعد العقدي في الجرح والتعديل في كتاب الفهرست للشيخ الطوسي– دراسة استقصائية

م.د. نافع جميل خلف
كلية الامام الكاظم/ النجف الاشرف

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.v1i72.15863

الملخص:

لا يخفى على الباحث في العلوم الإسلامية أهمية علم الرجال في تحصيل والحصول على المعلومة الدينية من مصادرها الاصلية، ومن هنا كان للوثاقة والضبط الأهمية الكبيرة في وصف الراوي للحديث الشريف لقد أولى الشيخ الطوسي بعض الاهتمام في ذكر مذاهب الرجال واتجاهاتهم العقدية ممن تعرض لذكر مصنفاتهم في كتابه الفهرست.

وقد كان هذا البحث في ثلاث مطالب، الأول تولى ترجمة الرجال على ضوء اتجاهاتهم العقدية بدءً من رجال اهل السنة والى الامامية الاثني عشرية، والثاني مخصص للرواة من الامامية الاثني عشرية ممن لهم معتقدات فرعية خاصة. والثالث كان استقصاء بياني بالأرقام يوضح الاحصائيات التي تترجم ما تناوله الشيخ في فهرسته.

الكلمات المفتاحية: الشيخ الطوسي، البعد العقدي، أثر العقيدة في الجرح، دور العقيدة في علم الرجال، كتاب الفهرست

Abstract:

It is not hidden from the researcher in Islamic sciences the importance of the science of men in collecting and obtaining religious information from its original sources, and hence reliability and accuracy were of great importance in the narrator's description of the noble hadith.

Sheikh Al-Tusi paid some attention to mentioning the doctrines and

doctrinal tendencies of the men whose works he mentioned in his book Al-Fihrist.

This research had three objectives. The first was concerned with translating men in light of their doctrinal tendencies, starting from the men of the Sunnis and the Twelver Imami, and the second was devoted to narrators from the Twelver Imami who had special sub-beliefs. The third was a graphical survey with numbers showing the statistics that translate what the Sheikh covered in his index.

Keywords: Sheikh Al-Tusi, The Doctrinal Dimension, The Effect of Doctrine on Wounds, The Role of Doctrine in the Science of Men, Kitab Al-Fahrist

المقدمة:

مثل الجرح والتعديل ركنا أساسيا لمعرفة حقائق المعرفة الدينية المبنية على النص الديني بغض النظر عن نوعها سواء اكانت اعتقادية ام فقهية، فإنها كما تمتلك الأهمية في عملية الاستنباط الفقهي فهي تمتلك تلك الأهمية في استجلاء المعتقدات الدينية، ومن هنا اعطى العلماء أهمية لدراسة سيرة الرواة وما يتعلق بها من قبيل فهرست ما كتبوا وما نقلوا.

فان حجية توثيق او قدح الرجاليين قائم على أساس حجية خبر الثقة في المواضيع الخارجية، القائمة اما على أساس السيرة العقلائية، على ان تحظى بالاطمئنان او ما يقربه، اذا كانت من المسائل المهمة، وخصوصا اذا لحظنا ان التوثيق ليس حسيا بحكم الفارق الزمني في بعض التوثيقات.

او على أساس حجية قول اهل الخبرة في الحدسيات، القائم على السيرة العقلائية بضرورة رجوع الجاهل للعالم[1].

ومن اهم هذه الكتب التي اهتمت بالجرد للوقوف على تصانيف الشيعة الامامية الاثني عشرية وعلومهم يعتبر كتاب الفهرست للشيخ الطوسي من اهم المصادر العلمية بهذا الصدد، ومن مميزات هذا المصنف انه تعرض الى تقييم الرجال جرحا وتعديلا، وبهذا أضاف لأهميته أهمية أخرى حتى عد من الأصول الرجالية عند الامامية.

ومما لوحظ في هذا المصنف انه تعرض لذكر أصول لرجال من غير الشيعة الامامية، او منهم ولكن سجل عليهم جرحا او تعديلا، مشيرا الى ان سبب ذلك البعد الاعتقادي، أي انه تم ملاحظة العامل العقائدي في التقييم، وهذا ما يقود الى السؤال الذي تحول الى إشكالية البحث التي قادت لكتابة هذا البحث.

اذ سجل ان مقدار أصحاب المصنفات سواء كانت اصولا ام غيرها الذين ذكرهم الشيخ بلغ (٩١٢) منهم (١٠) من أبناء العامة، ومن الزيدية (٤) و(١) من الناووسية، ومن الفطحية (٦) ومن الواقفة (٧) و(١٠) من الغلاة، و(٦) من الامامية ممن لهم اراء اعتقادية تخالف الاتجاه الشيعي الامامي.

وهؤلاء الرواة كانوا خاضعين تارة للتقييم جرحا وتعديلا في نقل الروايات، ومقدار قبول هذه الروايات، وضوابط قبولها، اذ يمكن ان يترجح الرأي بين قبولها في حال تحقق وثاقة الراوي وضبطه بغض النظر عن المعتقدات التي يتبناها، وبين من يعطي أهمية لهذا البعد وبالتالي يلقي ذلك بظلاله على قبول روايته او ردها.

اذ ان المتقدمين من علماء الامامية كان مبناهم في العمل بالحديث على كونه خبرا موثوق به بحسب الشواهد والقرائن، وهذا يكون عاملا حتى في حال كان الراوي ليس بثقة[٢].

وقد تناولت الدراسات السابقة هذه المواضيع ولكن بصورة متفرقة ومتناثرة، ولم تحظ دراسة بجمعها في مكان واحد وفق ما أتيح لي من الدراسات التي اطلعت عليها.

وقد نظم البحث بمبحثين الأول تناول عملية استقصاء وتتبع لجرد وترجمة الرجال ممن ذكر اتجاهه العقائدي، مما يترتب على ذلك اثرا في الجرح والتعديل، فيما تناول المبحث الثاني عملية إحصائية تبين مقدار ما تم تناوله في الترجمة ومن تم توثيقه او تضعيفه او من سكت عنه او قبل كتابه او بعّض في الموقف منه الى زمن استقامة وزمن انحراف وما الى ذلك.

اهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من موضوعها المتضمن تسليط الضوء على أهمية البعد العقائدي في جرح وتعديل الرواة، وقبول رواياتهم، اذ سيتضح الدور الذي يمارسه البعد العقائدي في قبول الرواية التي كان أساس قبولها قائما على الصدق والضبط، ولكن يبدو ان هناك عوامل أخرى تدخل في توثيق الرواة وتقبل رواياتهم، ومنه اتجاهاتهم الاعتقادية.

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

١. الوقوف على الرواة الذين تعرض لهم الشيخ في فهرسته ممن يعتبرون مشمولين بتأثيرات البعد الاعتقادي في تقييمهم.

٢. تحديد نوع العامل الاعتقادي أي ان يكون البعد العقائدي تارة يكون المخالفة في المذهب وأخرى عدم المخالفة في المذهب بل التباين في تحديد مصداق الامام كـ(الزيدية، الفطحية، البترية، الواقفة والمخمسة) وثالثة يكون هناك توافق حتى في تحديد مصداق الامام الا انه هناك انحراف في المتبنيات العقائدية مثل الغلاة او المخمسة او مقالات منكرة.

٣. تحديد الموقف من هذا التباين فانه لم تك هذه العوامل أعلاه بنفس الضابطة للتقييم جرحا او تعديلا بل هناك بعض الابعاد الاعتقادية غير مؤثرة جرحا وبعضها مؤثر.

مشكلة البحث

التزم علماء الرجال في منهجهم لتقييم الرجال بالاستناد على ركيزة أساس تتمثل في اعتبار مقدار الصدق والضبط في النقل للرواية، وعلى هذا الأسباب كان يتم التقييم فمن لوحظ فيه خدش في صدقه او قلة ضبطه، تحصّل ضعفه الذي يتلائم بعلاقة طردية مع هذين العاملين.

الا انه لوحظ أيضا ان هناك أسباب ذكرت في تضعيف الراوي، تمثلت بالعامل العقائدي، أي ان معتقدات الراوي تمثل عاملا مهما وفاعلا في نتائج تقييم الراوي، ومن هنا كانت إشكالية هذا البحث تتركز حول مقدار فاعلية العامل والبعد الاعتقادي في تقييم الشيخ الطوسي للرواة في كتابه الفهرست حصرا.

الدراسات السابقة

وتعد اهم الدراسات السابقة بهذا الصدد ما كتبه الدكتور محمود عيدان احمد بعنوان (الضوابط المعتمدة في الجرح والتعديل) مجلة العلوم الإسلامية، العدد الحادي عشر ١٤٣٣، ص١٧٣. و (علم الرجال نشأته وتطوره عند الامامية) عادل زامل الزريجاوي، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد الثامن والعشرون ٢٠١٣، ص٣٠. و (الشبهات المثارة حول الأصول الرجالية فهرست ورجال الطوسي انموذجا) د ثائر عبد الزهرة الموسوي والباحثة فاطمة ناظم معتوق، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد ٦٩، الجزء ١، ص٦٠١. و(الاختلاف في الترجيح عند اصوليي الامامية واثره في الفقه الاسلامي) د محمد ناظم محمد المفرجي، مجلة كلية الشيخ الطوسي، السنة الأولى العدد الأول، ص١٨٣.

المطلب الأول: تراجم الرجال من غير الاثني عشرية.

تناول الشيخ في فهرسته الرجال من أصحاب المصنفات الذين وجد الباحث ان للبعد العقائدي اثرا في جرحهم وتعديلهم، وفيما يلي ترجمتهم باختصار على ضوء الفرق او الطوائف او الجماعات التي تضمهم، وبما يتلائم وموضوع هذا البحث.

١) أبناء العامة: ويقصد بهم اتباع الفرق الاسلامية الأخرى، ممن لم يقل بمقالة فرق الشيعة، من كون الامامة منحصرة في علي وولده مع اختلاف في تفاصيل ذلك.

١. حفص بن غياث القاضي ت١٩٤هـ، صرح الشيخ بانه عامي المذهب، ولكنه اعتبر كتابه من الكتب المعتمدة، وهذا ملازم للتوثيق لبعض ما نقله[٣].

وقد عده الشيخ من أصحاب الامام الباقر[٤]، كتابه عبارة عن روايات تبلغ زهاء المائة وسبعون حديثا عن الامام الصادق، كما انه روى عن الامام الكاظم[٥]، ولم يتعرض له ابن الغضائري في كتابه الخاص بالضعفاء،

ربما لكونه من العامة وكتاب الضعفاء مخصص لرجالات الشيعة، وقد روى كتابه هذا ولديه محمد وعمر كل بطريقه للشيخ الطوسي او للشيخ النجاشي الذي لم يعط رأيا فيه، ومع كون ان هناك روايات ورد اسمه في سندها تارة، وأخرى في متنها، يمكن ان يفهم منهما انه كان من اتباع اهل البيت، الا ان مرجع الطائفة قد استبعد ذلك، كما نسب سيد الطائفة عد الشيخ الطوسي للقاضي حفص من كونه من أصحاب الباقر والصادق والكاظم، وفي نفس الوقت عده في رجاله انه ممن لم يروي عن الائمة، انه من السهو والاشتباه، وبلغت المرويات التي وقع في اسنادها عن الائمة سبعة وثمانون موردا[٦].

وإذا لحظنا ان كتابه معتمد، فهنا احتمالان: اما ان تكون المرويات التي في كتب الاصحاب هي في الواقع مرويات كتابه المعتمد، وهنا يمكن التوقع بان الشيخ الطوسي لم يوثقه مطلقا بل قَبل كتابه أي وثاقته بلحاظ ما، فتعد كل ما بين أيدينا من الروايات التي وقع في اسنادها موثقة. والاحتمال الثاني ان تكون مروياته المروية في كتب الاصحاب هي مغايرة ولو بمقدار معتد به عن مروياته التي في كتابه، وبهذا فان ما وصلنا من مروياته لا يمكن اعتبار وثاقته فيها. الا انه اذا لوحظ ان عدد المرويات في كتبنا بسنده بلغت سبعة وثمانون موردا، وان كتابه يحتوي مائة وسبعون حديثا، فأن الاحتمال المعتد به ان ما بين أيدينا هي مرويات كتابه، لاستبعاد ان تكون هناك مرويات اقل من نصف كتابه وليست من كتابه، بل هذا الاحتمال يستبعد اذا كان ما بين أيدينا يزيد على ما في كتابه.

٢. طلحة بن زيد. ذكره الشيخ ونص على انه عامي المذهب وان كتابه معتمد[٧]، وقد ضعفه بعض رجاليّ العامة واتهمه بعضهم بالتشيع[٨]، ويبدو ان سبب هذه التهمة من مصاحبته لائمة اهل البيت[٩]، او لانه كان يذهب مذهب البترية[١٠]، ويمكن ان يكون السبب اجتماع هذين العاملين.

ويكتسب وثاقته اما لتوثيق الشيخ له من ذكره باعتماد كتابه، او لوقوعه ضمن اسانيد كامل الزيارات[١١] وفق من تبنى توثيق جميع اسانيده، او لرواية صفوان عنه بناء على التوثيق العام الوارد بحقه من كونه لا ينقل الا عن ثقة[١٢]، او وقوعه في اسانيد تفسير القمي[١٣]ممن ذهب الى توثيق جميع من وقع في سنده انتهاء الى المعصوم.

كما ان عدد ما ورد من روايات وقع في سندها بلغت مائة وستة وخمسين رواية، وهو عينه طلحة بن يزيد، لاتحاد السند في العديد من الروايات التي وقع في سندها، فيما لم يرد بتسمية يزيد الا في مورد واحد[١٤].

وكتابه نقل بثلاث طرق اثنين منها جاء بطريق الشيخ الطوسي، وقد وقع الكلام به لوجود من لم يوثق او من حكم بضعفه في سنده، واخر جاء بطريق النجاشي وهو صحيح كما عبر مرجع الطائفة[١٥].

واذا كان يمكن ان يقع كلام اخر فيمكن ان يقع في كتابه، فان النص على اعتماده لا يمكن اعتبار ذلك بصحة ما ينقله، لان التوثيق لم يرد للشخص انما وقع للكتاب، واعتماد الكتاب يمكن ان يكون بقرائن أخرى توفرت للشيخ ومن قبله من الرجاليين، ولكن يبقى هذه التصحيح حدسي وليس حسيا، لدخول قرائن للتصحيح.

كما انه لا يمكن الجزم من كل ما نقل عنه انما هو من مضامين كتابه المعتمد، بمعنى ممكن ان تنقل رواية عنه وهي ليست من محتويات كتابه، الا ان يقال بان القطع حاصل بان ما ينقل من روايات لأصحاب الكتب والأصول، انما في الواقع نقل لمضمون كتابه، او انه من غريب القول ان الشيخ قد اطلع على جميع روايات كتابه ثم وجهها بما يوافق رأيه الشريف، فتكون معتمدة عنده على ضوء ذلك، لان توجيه وقبول روايات كل كتاب بعيدة، او انه يعني ان اغلب روايته معتمدة لتوافقها مع الضوابط العامة التي يعمل الشيخ عليها والاصحاب في قبول الروايات، فيكون الاعتماد من باب التعميم. ولم يرد ترجمته في رجال الكشي، او الضعفاء لابن الغضائري.

٣. علي بن محمد المدائني ت٢٢٥هـ. ذكر الشيخ كتبه مع النص على انه عامي المذهب، ووصف كتبه بانها حسنة، وان كان قد نص على انها في السيرة[١٦]، ومن هنا لم نجد له ترجمة او توثيق له في رجال الطوسي او في كتب متقدمي الرجال، فلم يذكره النجاشي ولا الكشي وفق التحرير الطاووسي، ولا في الضعفاء لابن الغضائري، كما ان السيد الخوئي[١٧] ذكره في المعجم مكتفيا بما ذكره الشيخ في فهرسته.

٤. عبد الله بن محمد بن ابي الدنيا ت٢٨١هـ. هكذا ورد اسمه من قبل الشيخ في فهرسته[١٨]، الا انه قد نص صاحب سير اعلام النبلاء في ترجمته ان ابن ابي الدنيا كانت كنيته[١٩]، وقد نص الشيخ على انه عامي

المذهب. ولما كان عامي المذهب، ولم يروي أيضا عن الائمة، انما كانت كتاباته في السيرة، نجد عدم التعرض له توثيقا او جرحا في كتاب الامامية في معرض التقييم للرواة لانه لم يكن منهم.

٥. عباد بن يعقوب الرواجني ت ٢٥٠هـ. وقد ذكره الشيخ ضمن التعرض لفهرس الاصحاب، لكونه قد دون كتابا في اخبار المهدي، وذكر انه كان من أبناء العامة[٢٠]، وقد وقع الكلام في وثاقته، وفي نسبته الى أبناء العامة، وفي اتحاده مع عباد العصفري، وفي الاعتماد على بعض رواياته.

اما وثاقته فقد استدل مرجع الطائفة[٢١] على ذلك لوقوعه في سند تفسير القمي، وأيضا لاتحاده مع عباد العصافري، وهو ما نص عليه النجاشي[٢٢]. الا ان عبارة النجاشي في اتحاده مع العصافري فانها لا تتضمن أي نوع من التوثيق له.

اما نسبته الى أبناء العامة فانه قد نص عليه الشيخ، الا ان هناك رأي مغاير من قبل النجاشي بهذا الصدد، وقد رجح مرجع الطائفة رأي الأخير بهذا التعارض، الا ان بالرجوع الى عبارات النجاشي بهذا الصدد لم يجد الباحث ما يدل على ذكره لتشيعه انما تكلم عن الاتحاد فقط.

نعم يمكن الاستدلال على تشيعه بما ورد من ترجمته في كتب العامة، وتصريحهم بتشيعه ونقله لأخبار ينقلها رجال الشيعة دون غيرهم[٢٣]، او ما نقل عن بعض الاعلام عن كتابه في أحوال المهدي، وانه تضمن احاديث لا ينقلها الا الخلص من الشيعة، بما فيها النص على الائمة الاثني عشر بأسمائهم، وقد نسب أيضا الى الزيدية وانه تغير عليهم فنسب الى الاعتزال. ولم يرد بعض الاعلام على الاستدلال بكشف مروياته عن معتقده من انه غير متحد الرواجني مع العصافري وربما يكون اماميا مختلطا بالعامة[٢٤]، ولكن هذا يبقى استظهارا وليس نصا بعكس نص الشيخ عليه بانه من العامة.

نعم ورد في سند عدة روايات على ضوء الاتحاد في الأسماء او عدمه، ولكن هذا لا يقود الى التوثيق في غير ما ذهب اليه مرجع الطائفة.

٦. عبد الواحد بن عمر أبا طاهر المقريء ت٣٤٩هـ. وهو صاحب كتاب اخبار النحويين، وقد نص الشيخ على انه كان عامي المذهب، وان له كتابا تضمن قراءة امير المؤمنين للقران[٢٥]، وقد توافق هذا الرأي مع النجاشي[٢٦] من حيث التسمية والمذهب والكتاب مع اختلاف طريقيهما الى كتابه.

٧. محمد بن جرير الطبري. عرفه الشيخ بانه أبو جعفر صاحب التاريخ، وقد نص على انه عامي المذهب، وان الداعي لإدراجه في فهرسته كان لوجود كتاب له حول غدير خم[٢٧]، وكذلك تعرض لذكره النجاشي[٢٨] وذكر ان له كتابا في الرد على الحرقوصية من الخوارج، وفيه ذكر طرق خبر الغدير. وكليهما لم يوثقاه.

٨. مالك بن انس. وهو امام اهل المدينة وقد روى عن الامام الصادق، وله كتاب ولكن لم يتعرض الشيخ لهوية الكتاب[٢٩]، ولم يتعرض له احد في الأصول الرجالية الأربع او الخمس. ولم يرد له توثيق بالرغم من وجود رواية بمدحه من الامام الصادق كما في سند الصدوق، الا انه يمكن ان يقال بانه ذاته قد نقل المدح وهو غير معتد به لاستلزام الدور في الوثاقة[٣٠].

٩. يعقوب بن شيبة. وهو من اعلام القرن الثالث، وقد ذكر الشيخ ان له كتابا في تفضيل الحسن والحسين، وكذلك له كتاب مسند الامام علي واخباره ووقائعه ومن روى عنه وفضائله، ونص انه كان عامي المذهب[٣١]، وكذلك تعرض لمصنفاته النجاشي[٣٢]، ولم يرد توثيق له.

١٠. يحيى بن ابي العلاء. وقد ذكره الشيخ[٣٣] ولم ينص على مذهبه او توثيقه، الا انه متسالم عند الرجاليين القدامى انه عامي المذهب مختلط بالشيعة[٣٤].

١١. وهب بن وهب. وكنيته أبو البختري، وقد صرح الشيخ بمذهبه وانه من العامة فضلا عن التصريح بضعفه[٣٥].

١٢. أبو الحسن المدايني. وهو صاحب السير والتواريخ، وقد ذكره الشيخ كونه له كتابا في حروب امير المؤمنين وقد نص انه عامي المذهب[٣٦]، وفيما ذكر صاحب جامع الرواة إشارة الى فهرست الشيخ ان له كتابا كان باسم (الخونة لأمير المؤمنين) وهو مغاير لما بين أيدينا من كتاب الفهرست[٣٧]، ولم يتعرض الشيخ لتوثيقه. كما انه لم يتم التعرض له في الأصول الرجالية الأخرى.

٢) الزيدية: وهم اتباع زيد الشهيد بن الامام زين العابدين، وامتازوا بقوام امامتهم بمن قام بالسيف من ال علي[٣٨].

ومنهم الزيدية الجارودية التي تعتقد ان الامامة بعد الحسين عليه السلام تكون شورى في أولاد الحسنين وتنسب في تأسيسها الى زياد بن المنذر الجارودي[٣٩].

١. احمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة ت٣٣٣هـ. وهو عظيم الحفظ جليل القدر، ثقة زيدي جارودي، وذكره الشيخ من ضمن مصنفي الامامية لكثرة ما يرويه عن علماء الامامية وانه قام بالتصنيف لهم وكثرة اختلاطه بهم[٤٠]، وقريب من هذا التقريب ذكره النجاشي في رجاله[٤١]، وهو من مشايخ الشيخ الكليني وقد روى عنه، كما انه وقع في اسناد ستة وعشرون رواية وفق تتبع مرجع الطائفة، مع تعدد الذكر للاسم بين القبيلة او المدينة او الكنية او الاسم الرباعي وغيرها[٤٢]، وقد اعتمد عليه الاعلام في توثيقاته للعديد من الرواة[٤٣] وبذلك يكون من العلماء الذين مضافا لوثاقتهم يعتمد على توثيقهم.

ومع اتفاق الشيخ مع النجاشي على كونه زيديا، الا ان بعض الاعلام استظهر من عبارة للخطيب البغدادي من كونه عامي المذهب وان اباه كان زيديا[٤٤]، مع عدم ترجيحه لهذا الرأي.

٢. زياد بن المنذر. يكنى أبو الجارود وهو زيدي المذهب واليه تنسب الفرقة الجارودية من الزيدية، وقد ذكره الشيخ ولم ينص على وثاقته[٤٥]، وعده ابن الغضائري من أصحاب الامامين الباقر والصادق[٤٦] ويمكن الاستدلال على وثاقته بعدة وجوه منها: ان له أصلا، وانه قد روى عنه الاجلاء من الاصحاب، وانه وقع في اسانيد كامل الزيارات وتفسير القمي، كما عده الشيخ المفيد من الاعلام الذين لا يتطرق الى ذمهم.

وان ابن الغضائري قد ذكر ان الاصحاب يعتمدون ما رواه عن الارجبي، وردهم لما رواه عن محمد سنان، وهذا يدل بالتضمن على وثاقته.

ولكن قد رد بعض الاعلام على بعض هذه الاستدلالات من ان قبول روايته عن الأرجبي، انما هو كاشف عن قبول روايته بالجملة ولكن بقيود معينة وليس على اطلاقها. ولو كان ثقة بإطلاقه لكان مقبول الرواية بدون قيد او شرط، كما انه يحتمل ان تقسيم القبول او الرفض لرواياته على ضوء من ينقل عنهم، فانه

يلحظ فيه تقسيم حياته الى ما قبل تبنيه لآرائه الجديدة والى ما بعد تبينه، فكان ينقل عنه محمد بن سنان زمن تغيره، وما نقله الأرحبي كان زمن استقامته[٤٧].

فيما يرجح مرجع الطائفة من كونه قد عاد عن معتقده بالزيدية ولازم الامام الصادق[٤٨]، الا انه يمكن ان يقال بان اعتماد روايته غير ناظر الى وثاقته، انما يكون وفق مسلك الوثوق، وان كانت توجد قرائن عند المتقدمين وفرت الاطمئنان لرواياته، وبالتالي فهو غير داخل في سلك الموثقين انما في سلك المقبولين للرواية وفق مسلك الوثوق.

وقد أورد الكشي روايات –وفق منهجه في التوثيق– بذمه عن الصادقين.

٣. عمر بن موسى الوجيهي. وقد تعرض له الشيخ بحكم ان له كتابا بقراءة زيد بن علي التي روى انه سمع من زيد بن علي انها قراءة علي امير المؤمنين، ونص الشيخ على انه زيدي المذهب[٤٩]. وقد صرح مرجع الطائفة انه مجهول واصفا طريق الشيخ اليه بالضعيف[٥٠].

٤. أبو الفرج الاصفهاني. وهو علي بن الحسين بن علي القرشي، صاحب كتاب الأغاني، وقد تناول الشيخ التعريف به ذاكرا مصنفاته الأخرى، مثل مقاتل الطالبيين وغيرها، ونص انه زيدي المذهب ولم ينص على توثيقه[٥١]، وقد عده بعض الاعلام انه من الشيعة ويبدو انه كان ناظرا الى كونه شيعيا زيديا[٥٢]

٣) الناووسية: وهي فرقة قالت بإمامة الصادق وانه لم يمت وانه المهدي الموعود وسيعود في اخر الزمان[٥٣].

١. عبد الله بن احمد بن ابي زيد الانباري ت٣٥٦هـ. وكنيته أبو طالب، وله مصنفات عدة وقد تردد الشيخ في نسبته الى الناووسية مع عدم توثيقه[٥٤]، وهو متطابق مع عبد الله بن ابي زيد، وعده ممن لم يرو عن الائمة، وورد في بعض الكتب اسمه مصغرا كالنجاشي الذي وثقه عادا إياه من الواقفة مدة ثم عاد عنها للاثني عشرية، وله الكثير من المضنفات[٥٥].

فيما ذهب مرجع الطائفة الى تضعيفه لتعارض الشاهدات بحقه فتساقطا، ولم يرجح توثيق النجاشي على الشيخ لضبطه، وكذلك لم يقبل ان يكون عدم توثيقه من الشيخ بسبب مذهبه، بينما ينص النجاشي على وثاقته ورجوعه عن مذهبه بسبب عدم ظهور ذلك من الشيخ في عبارته لترجمة الانباري[٥٦].

كما رُمي من قبل علماء شيعة بغداد بالارتفاع في إشارة لغلوه، وهو ما يتخالف بمقدار ما مع كونه ناووسيا او واقفيا وعاد، وربما تكون هذه الاطلاقات عاكسة عن ضبابية في حالته نتيجة اضطراب مسيرته.

٤) الفطحية: وهم من قالوا بإمامة عبد الله بن الامام الصادق، لأنه كان اكبر ولده، وقد جلس بعد رحيل ابيه مجلس الامامة، وباشر شؤونها، عاش بعد ابيه ما يقرب من سبعين يوما ولم يخلف ذكرا فتفرق اتباعه، فمنهم من رجع للقول بامامة أخيه موسى الكاظم، وسموا كذلك لأنه كان افطح الرأس أي عريض[٥٧].

١. إسحاق بن عمار الساباطي. ترجم له الشيخ ووصف كتابه بانه معتمد بالرغم من تصريحه من كونه فطحي، الا انه نص أيضا على انه ثقة[٥٨]، وايده النجاشي في ذلك[٥٩]، الا انه لم ينص على كونه فطحي ولم يلقبه بالساباطي، بل عرفه بمهنته الصيرفي، واكتفى بذكر كونه من كبير من الشيعة. وهو من أصحاب الامامين الصادق والكاظم.

وقد وقع الكلام في مذهبه، ووردت عدة احتمالات فيه منها: ان عمارا الذي ذكره الشيخ هو مغاير لعمار الذي وثقه النجاشي، ووجه الاستبعاد لكثرة المشتركات بينهما حتى في أسماء الاخوة والاقارب والمدن وسند رواية الكتاب. وكذلك انهما اتحدا شخصا ولكن اغفل الشيخ ذكر مهنته، فيما اغفل النجاشي ذكر مذهبه، وهو غير مترجح اذ ان العديد ممن ذكر الساباطي من الاعلام لم ينص على مذهبه ما عدا الشيخ، ومنه اخذ من اتى بعده، ولو كان في مذهبه كلام لذكر ذلك، اذ ان الشخصيات المعروفة والمشهور لا يغيب مذهبها، وخصوصا انه وقع في اسناد مئات الروايات، وثالث الاحتمالات ان ما وقع من الشيخ انما هو سهوا واشتباه، وينسب هذا الاحتمال الى السيد بحر العلوم، وخُرج بانه اذا قُبل فان الاشكال يقع فيما اعتمد عليه الشيخ من المصادر مع لحاظ الظروف الخاصة التي مرت بها الطائفة ومر بها الشيخ شخصيا[٦٠].

٢. احمد بن الحسن بن علي بن فضال ت٢٦٠هـ. وكنيته أبو عبد الله، وكان فطحي المذهب، ولكن وصفه الشيخ بالثقة في الحديث، وروى عنه الاصحاب من الكوفيين والقميين، وله كتب[٦١]، ووافقه النجاشي[٦٢] على ذلك، الا انه رجح كنيته أبو عبد الله على ابي الحسين.

ومما استدل به على وثاقته انه من أصحاب الأصول، وورد في اسانيد كامل الزيارات، وصُرح بوثاقته من قبل النجاشي[٦٣] فضلا عن الشيخ، ويستفاد من بعض ما ورد في عودة ابيه عن الفطحية انه كان ملازما له ولم يقل احد بعودته[٦٤].

٣. الحسن بن علي بن فضال ت٢٢٤هـ. وقد ذكره الشيخ وعبر عنه بانه ثقة في الحديث وفي رواياته، وكان اول امره فطحيا ثم رجع عند موته، وقد روى عن الامام الرضا[٦٥]. ووقع في اسانيد ٢٩٧ رواية.

وقد ذكر غير واحد من الرجاليين عدوله عن الفطحية، وهو ما انكره ولده احمد عندما انتهى له الخبر. كما يمكن الاستدلال بكونه من أصحاب الاجماع بعد التعاهد بان المتقدمين لم يكونوا ليجمعوا للعمل برواية غير الامامي[٦٦] مع اعتباره من أصحاب الامام الرضا دالا على تركه للفطحية.

ومما يمكن ان يستدل على وثاقته وقوعه في اسانيد كامل الزيارات وتوثيقه من غير واحد من المتقدمين كالشيخ والنجاشي وغيرهم وكذلك وقوعه ضمن اسانيد تفسير القمي[٦٧].

٤. علي بن الحسن بن فضال. قد ترجم له الشيخ وعده من الفطحية بقطع، مع الذكر بكونه ثقة، ووصفه بكثير العلم مضافا الى انه واسع الرواية والاخبار، ومع كونه فطحيا الا ان الشيخ يذكر انه كان قريبا من علماء الامامية كما انه لم يكن معاندا[٦٨]، وعده من أصحاب الامامين الهادي والعسكري[٦٩]، الا ان النجاشي عبر عنه بانه فقيه اصحابنا في الكوفة[٧٠].

وقد وقع في اسانيد كامل الزيارات، فيما ذهب الكشي من كونه فطحيا الا انه كان يرى امامة الكاظم بعد الافطح، وهو ما يتعارض مع شهادة الشيخ من كونه فطحيا، وان عبارته بكونه قريبا من اصحابنا الاثني عشرية دالا على ان الشيخ كان يعتقد انه كان فطحيا ولم يكن يذهب لامامة الكاظم بعد الافطح، كما ان هناك من الاعلام من سجل عليه روايته لبعض الاخبار الشاذة مما استدعاه للقول بعدم الاخذ بكل ما رواه[٧١].

٥. عبد الله بن بكير. نص الشيخ على توثيقه مع تصريحه من كونه فطحي[٧٢]، وتعرض لترجمته أيضا النجاشي الا انه لم ينص على وثاقته الا اذا عملنا وفق المبنى القائل بان سكوت النجاشي عمن ذكره في

كتبه هو توثيق[٧٣]، فيما يذهب بعض الاعلام الى ان توقف النجاشي فيه انما هو لما ورد فيه من تردد من بعض الاصحاب وما قدح فيه[٧٤].

وقد تناول مرجع الطائفة التعارض في موقف ابن داود منه، بالرغم من كونه من المتأخرين لاطلعه على كتب واصول المتقدمين، ومما لوحظ ان النسخة من رجال ابن داود التي اعتمد عليها السيد الخوئي[٧٥] قد ورد فيها نقل ابن داود لتوثيق الشيخ، له الا انه بعد الرجوع الى النسخة المحققة من قبل السيد محمد صادق ال بحر العلوم[٧٦]، لم نجد هذه العبارة بل كانت بالواقع ترجمة لوالده، وعدم التعرض لعبد الله الا من كونه من أولاد بكير، مع التفاوت في ترقيم المترجم له.

وقد وقع في اسناد كامل الزيارات، وتفسير القمي، كما نص الشيخ على توثيقه مع عدم المعارضة الصريحة، كما انه عُد من أصحاب الاجماع[٧٧]، مضافا الى كونه من أصحاب الأصول.

٦. عمار بن موسى الساباطي. وقد ذكره الشيخ لكونه من أصحاب المصنفات، واصفا كتابه بالجيد والمعتمد مع التصريح بكونه فطحي الاعتقاد[٧٨].

وهو من أصحاب الامام الصادق[٧٩]، وقد نقل انه ذهب للقول بإمامة الكاظم بعد الافطح[٨٠]، لإمكان اجتماع الامامة في اخوين بعد الأماميين الحسنين، وبذلك يمكن اخراجه من الفطحية والحاقه باستمرار الامامية، الا انه يمكن التحرز عن الروايات التي قد تنقل في زمن اتباعه للافطح، لكنه يبقى مشمولا في الاطلاقات المتعلقة بفاسد الاعتقاد. وقد نص النجاشي على توثيقه في الرواية[٨١].

وقد سكت عنه الشيخ في الفهرست فيما وثقه في تهذيب الاحكام[٨٢]، وضعفه في الاستبصار[٨٣] بسبب فساد مذهبه، وقيد العمل بما لا يختص بروايته.

وقد وصفت اغلب الفاظ اخباره بالمعقدة والمخلة التركيب[٨٤]، ويعلل السيد بحر العلوم ذلك الى اعجميته، مما يقتضي عدم الفهم للعبارات العربية او التعبير بما يقتضيه فهمه للمعنى.

ومما استدل على توثيقه عدة أمور منها: انه ورد النص الصريح من بعض اكابر المتقدمين على توثيقه كما سلف، وانه وقع في اسانيد كامل الزيارات، كما انه يعتبر من أصحاب الأصول، وأيضا لما ورد عن

المعصومين من روايات مادحة له. وان وقع الكلام في صحة صدورها، كما وقع الكلام في انتقاله من الفطحية للقول بالاثني عشرية[٨٥].

٥) الواقفية: وهم من وقفوا على امامة الكاظم ولم يتجاوزوه الى الامام الرضا او غيره من الائمة. واليهم تنصرف هذه التسمية اذا اطلقت، لأنه هناك من وقف على أئمة اخرين[٨٦]، سواء قالوا بمهدويته ام بخاتميته للإمامة، وان من بعده انما هم خلفائه.

١. احمد بن ابي بشر السراج. وقد عده الشيخ من أصحاب الكتب، وقد نص على توثيقه مع تصريحه بانه واقفي[٨٧]، كما نص على توثيقه في الحديث النجاشي أيضا مع تصريحه بمعتقده الواقفي[٨٨]. وقد وردت بعض المرويات في موقفه ودوره في الواقفة كلها تثبت وقفه[٨٩].

٢. احمد بن محمد القلاء السواق. أبو الحسن، نص الشيخ على وقفه مع التصريح على كونه ثقة في الحديث، وان له عدة كتب بعضها صنف من قبله منفردا، وبعضها مشتركا من أخيه علي[٩٠]. وكذلك النجاشي وهو ممن لم يرو عن الائمة[٩١].

٣. زرعة بن محمد الحضرمي. ذكره الشيخ مع عدم توثيقه، انما نص على كونه واقفي، وان له اصل[٩٢]، وكذلك ذكره النجاشي ذاكرا وقفه مع التصريح بكونه ثقة، وانه روى عن الصادق والكاظم[٩٣]، فيما يرى بعض الاعلام بانه لم يروي عنهما بل روى عنهما بواسطة[٩٤]، وهو ما نص عليه الشيخ في رجاله اذ عده ممن لم يروي عنهما[٩٥]. ومما استدل على وثاقته هو تصريح النجاشي بذلك، وسكوت الشيخ عنه، مع المعارضة برواية الكشي التي وصفته بالضعف، كما ان له أصلا، ووقع في اسانيد كامل الزيارات، واسانيد تفسير القمي[٩٦].

٤. علي بن الحسن الطاطري. ذكره الشيخ في الفهرست مصرحا بانه واقفي، وكان شديد العناد في مذهبه وكتب في نصرة مذهبه، وروى في الفقه كتبا عن الموثوق بهم[٩٧]، وقد صرح النجاشي بوثاقته في الحديث[٩٨]. ونص الشيخ في كتابه العدة في أصول الفقه على عمل الاصحاب برواية الطاطريين فيما لم يكن لها معارض او لم يرد فيها خبر[٩٩].

٥. علي بن ابي حمزة البطائني. ذكره الشيخ كونه له اصل، وصرح بانه واقفي، ولم يعلن توثيقه[١٠٠]. وكذلك فعل النجاشي بل عده من عُمد الواقفة[١٠١].

ومما استدل على وثقاته ان الشيخ ذكر في العدة في أصول الفقه من ان الطائفة عملت باخباره، كونه متحرجا في الرواية موثوقا به[١٠٢]، فيما ضعفه في كتابه الغيبة[١٠٣]، وأيضا قد روى عنه ابن ابي عمير وصفوان بن يحيى وابن ابي نصر البزنطي، وهم الذين عرفوا انه لا يروون الا عن ثقة، الا انه يرد هنا احتمال انهم تحملوا عنه الرواية أيام استقامته وقبل قوله بالوقف، ويقابل هذه الاستدلالات ما يراه الكشي من نقله لبعض الآراء بعدم توثيقه بل تصريحه بكذبه[١٠٤]، وكذلك لعنه من قبل ابن الغضائري عند الترجمة له[١٠٥]. ومن هنا ذهب بعض الاعلام لعدم وثاقته الا فيما احرز قبل قوله بالوقف[١٠٦]

٦. عثمان بن عيسى العامري. وقد ذكره الشيخ كونه له كتاب، ونص على انه واقفي المذهب[١٠٧].

وعده النجاشي شيخ الواقفة ووجهها، كما نص انه كان قد استبد باموال الامام الكاظم، كما نقل عن رجال الكشي انه تاب وارجع الأموال للرضا، وهو ما رجحه بعض اعلام هذا الفن[١٠٨]، الامر الذي نص مرجع الطائفة على خلافه وانه بقى على واقفيته[١٠٩]، وبالرغم من هذا فانه لم ينص على وثاقته بالرغم من انه وقع في اسناد ما يقرب من سبعمائة رواية[١١٠]، كما عده الكشي من أصحاب الاجماع على رأي بعض الآراء. ومما استدل على وثاقته انه وقع في اسانيد كامل الزيارات، وانه نسب للشيخ الطوسي توثيقه، وانه عد من أصحاب الاجماع[١١١].

٧. الحسن بن محمد بن سماعة الكوفي ت٢٦٣هـ وقد نص الشيخ على مذهبه في الوقف، مع وصفه بانه كان نقي الفقه، وانه كان حسن الانتقاد مع جودة مصنفاته[١١٢]، وقد وثقه النجاشي[١١٣]، مع ما نقله من عناده في الوقف، لدرجة انه رفض تصديق ما نقل في اخبار الامام الهادي برحيل احد قواد الخليفة في سامراء، وقد وقع الكلام في جده هل هو الراوي سماعة بن مهران ام غيره[١١٤].

المطلب الثاني: تراجم الرجال من الاثني عشرية.

١) الغلاة: وهو اصطلاح يطلق على من بالغ في القول بالائمة، حتى افضى ذلك الى اعطائهم صفات الرب والتي لا تتلائم مع بشريتهم، وبالرغم من عدم الاتفاق على مصداق هذا التعريف ولكنه يعتبر جامعا للمفهوم.

١. احمد بن الحسين بن سعيد بن حماد بن سعيد بن مهران. الملقب دندن، وقد ذكر الشيخ ما ذهب اليه القمّيون من انه كان غال وحديثه يعرف وينكر[١١٥]، وقد ايده النجاشي بعبارات متقاربة جدا مع ما ذكرها الشيخ حتى في النسبة الى الغلو من قبل القميين[١١٦]، كما نقل ابن الغضائري مقولة القميين في غلوه مع عدم موافقته لما ذكروه من نكران لحديثه من كونه قد اطلع عليه ووجد سالما.

ومن هنا يمكن القول بوثاقته لعدم الجزم بغلوه من الشيخ والنجاشي انما اعتمدوا على نقل القميين، وهو ما يعارض الجزم من ابن الغضائري من سلامة حديثه، وخصوصا عندما يترجح ان القميين انما رموه بالغلو لما يرويه وليس عن اشهار لمعتقداته، وبالتالي يكون توثيقهم له عن حدس لا حس.

فيما ذهب سيد الطائفة الى ان قول ابن الغضائري يدل على سلامة حديثه وليس توثيقه، ولم يوثقه مع كونه وقع فس اسانيد كامل الزيارات[١١٧]. فيما ذهب بعض الاعلام الى امكان تقبل روايته مع عدم تنزيهه عن الغلو[١١٨].

٢. احمد بن محمد بن سيار. وهو أبو عبد الله الكاتب، والذي يعرف بالسياري، وقد نص الشيخ على انه ضعيف الحديث، وانه فاسد المذهب، مضافا الى انه مجفو الرواية، ويكثر من الارسال.

ولم يبين نوع الفساد في مذهبه الا انه يمكن ان يفهم سببه الغلو والتخليط، وذلك لما نص على ذلك من بعض الرواة الذين نقل حديثه مع حذرهم من هذين الامرين[١١٩]. ويؤيده النجاشي على ذلك مع التقارب في الالفاظ[١٢٠]، وأيد ابن الغضائري ضعفه وتهالكه وغلوه وانحرافه مع النقل من نسبة القول الى اعتقاده بالتناسخ[١٢١]، كما ورد عن الامام الجواد ما يظهر ادعاءه مقاما ومنزلة من الامام ليوجه الامام بعدم دفع المال اليه[١٢٢].

وقد استنكر التستري على الحلي اعتباره من أصحاب الكاظم والرضا والجواد لكونه ضعيفا، مما توحي عبارته بان الصحبة لا تجتمع مع الضعف[١٢٣].

٣. احمد بن علي الخضيب الايادي. أبو العباس او أبو علي الرازي، وقد ذكره الشيخ كونه لديه كتاب في الغيبة ووصفه (لم يكن ذلك الثقة بالحديث) التي تشعر بالتضعيف لا التكذيب، كما اكد انه متهم بالغلو، وبالرغم من هذا وصف كتابه بانه حسن[١٢٤].

فيما قسم ابن الغضائري الموقف منه فهو من حيث وثاقته في الرواية فهو ضعيف، ومن حيث مذهبه فهم مغالي بموجب شهادة والده الغضائري، ومن حيث الموقف من رواياته فتارة تعرف وتارة تنكر[١٢٥]، ومن هنا يتضح معنى وصف كتابه بالحسن من قبل الشيخ مع كونه ضعيفا.

فيما عبر النجاشي بالمبني للمجهول في نسبة الغلو اليه، مع تعابيره الموحي بالضعف في الحديث[١٢٦].

٤. احمد بن هلال العبرتائي ت٢٦٧هـ. وقد عده الشيخ من الغلاة مع اضافته الى انه متهم في دينه[١٢٧].

وعبر عنه النجاشي بكونه صالح الرواية، ولكنه مع هذا التوصيف اعتبر مروياته مما يعرف منها وينكر مع ورود ذم من الامام العسكري بشأنه[١٢٨]، فيما نسب الى النصب أيضا، وهو امر بينهما بونا شاسعا بين الغلو في مقام الائمة وبين نصب العداوة لهم، وهو ما حدا بالشيخ الأعظم الانصاري الى ترجيح انه لم يكن صاحب مبدأ، انما يدور موقفه مع مصلحته، وقريب من هذا الرأي ما ذهب اليه سيد الطائفة[١٢٩]، فيما رجح بعض الاعلام من كون نسبته الى الغلو غير موجودة الا في تعبير الشيخ الطوسي في الفهرست، ولم يذكره غيره، وهو ما اثار استغرابه من كون الغلو لا يعني المبالغة في المحبة بل في بعده الاعتقادي المتمثل بالحلول، وهو شائع بين بعض الاصحاب حينها كالحلاج والشلمغاني، وما يلازمه عادة من الانحراف السلوكي، واما النصب فيمكن تصوره من جهة مخالفته الصريحة لتوجيهات الامام[١٣٠].

اما وثاقته فقد كان فيها ثلاثة مواقف الأول قبول روايته قبل الانحراف وبعده، اعتمادا على ما فهم من توثيق النجاشي، وان انكار الرواية لا علاقة له بالوثاقة بل بما تتضمنه رواياته من اشتمالها على منكرات[١٣١]. فيما ذهب اخرون الى قبول روايته في حال استقامته وعدم قبولها في حال انحرافه وهو ما ينسب الى الشيخ

الطوسي والصدوق. ورأي ثالث ذهب الى عدم وثاقته مطلقا وبذلك ترد جميع رواياته الا ما قامت قرائن أخرى عليها[١٣٢].

٥. طاهر بن حاتم بن ماهويه. وقد صرح الشيخ انه قد كان له زمن استقامة، وفيها نقلت عنه روايات، ومن بعد ذلك تغير الى الغلو[١٣٣]. ويقرب منه تقييم النجاشي اذ عده ممن كان صحيحا ثم من بعد ذلك خلط[١٣٤]. وقريب منه أيضا تقييم ابن الغضائري الذي اكد على رد حديثه محتجا بعدم النفع في روايته زمن استقامته، ولكنه لم يصرح عن غلوه انما اعتبره من فاسدي المذهب وهو المعنى الاوسع[١٣٥].

وقد انقسم الرأي في قبول روايته بين من رفض روايته مطلقا وبين من قبل روايته حال استقامته ورفض روايته حال انحرافه[١٣٦].

٦. محمد بن بحر الرهني. وصفه الشيخ باوصاف يفهم منها المدح باعتباره متكلما وفقيها، وأيضا وصف بانه كان عالم بالاخبار، ولكن ذكر أيضا انه اتهم بالغلو او انه كان يقول بالتفويض تحديدا، وهو ما توافق مع تقييم ابن الغضائري مع تردد في قبول هذا القول من قبل النجاشي[١٣٧].

٧. محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني. ذكره الشيخ باعتبار له كتاب الوصايا وغيره، وقد صرح بانه ضعيف، لكن عبر عن نسبته الى الغلاة بصيغة المبني للمجهول التي توحي بضعف هذه النسبة، وبخلافه صرح النجاشي من كونه ثقة وعين وجليل في الاصحاب واصفا إياه بكثير الرواية، ولم يتعرض له ابن الغضائري في تضعيفاته[١٣٨].

وقد انقسمت الآراء في توثيقه بين من وثقه، وبين من ضعفه، وبين من توقف في رواياته التي رويت عن يونس بن عبد الرحمن دون غيرها[١٣٩].

٨. محمد بن سنان ت٢٢٠هـ. وقد ذكره الشيخ كونه من أصحاب الكتب، وقد نص على تضعيفه بصيغة المبني للمجهول، كما ذكر سنده لكتبه، الا انه قيده بالكتب التي لم تشتمل على الغلو او التخليط، وقد يستفاد من هذا القيد انه مقبول الرواية فيما ثبت انه من كتبه بسند الشيخ، وغير بعيد عنه ما ذهب اليه النجاشي من التضعيف، الا انه نقل رأي الكشي من انه اوشك ان يكون من الغالية ومنع من ذلك، وهذا يوحي بانه

لا ترد روايته بسبب الغلو وفق هذا، فيما يرسل ابن الغضائري ما نسب اليه من الضعف والغلو والوضع ارسال المسلمات، وينقل الكشي روايات قادحة فيه من قبل الائمة والاصحاب، وروايات أخرى مادحة[١٤٠].

وبذلك فقد انقسم الرأي الرجالي بصدده بين تضعيفه[١٤١] وبين توثيقه[١٤٢] وبين توقف في شأنه.

٩. محمد بن علي الصيرفي. أبا سمينة، وقد ذكره الشيخ لان لديه كتب، ولا يظهر من عباراته في الفهرست انه يوثقه او يضعفه، نعم أشار الى انه يروي كتبه بسنده، الا ما كان فيها غلو او تخليط او تدليس او ما كان ينفرد بروايته من دون معرفة طريق له عن غيره، فيما نص على كذبه وغلوه من قبل ابن الغضائري، وكذلك عبر عنه النجاشي معتبرا إياه من فاسدي الاعتقاد ربما في إشارة الى الغلو، وهو ما يتطابق مع تقييم الكشي في جرحه بسبب الكذب والغلو[١٤٣].

ولم يقع الكلام في وثاقته بعد هذه الشهادات، الا انه وقع الكلام في إمكانية تشابه الاسم مع بعض الرواة بسبب التباين في اللقب، فضلا عن انه وقع في اسانيد كامل الزيارات[١٤٤].

١٠. محمد بن الحسن بن جمهور العمي البصري. وقد ذكره الشيخ بناءً على ما توفر من كتبه، وتوحي عبارته من انه يوجد في بعض كتبه تخليط او غلو، فيما ضعفه النجاشي مع وصفه له بفساد المذهب، بعد ان ترجم له تحت عنوان محمد بن جمهور العمي، وهو ما يتطابق من حيث الاسم واللقب، وأسم كتابه الملاحم. ويتباين مع الشيخ في اسم الاب فقط، وابن الغضائري يدلل على غلوه وانحرافه بما شاهده من شعر له يحلل فيه المحرمات بعد ان نص على ضعفه، ولم يترجم له الكشي[١٤٥].

٢) الامامية ممن كان لهم معتقدات لا تلائم مشهور المعتقد الامامي من غير الغلاة، ولكن كان لهم اعتقادات جعلت العلماء يتوقفون عندها.

١. احمد بن محمد بن نوح. وكنيته أبو العباس، ولقب بالسيرافي، وقد صرح الشيخ انه ثقة، ولكنه نص أيضا بانه قد حُكي عنه ذهابه الى القول ببعض المذاهب والمعتقدات الفاسدة كالقول بالرؤية[١٤٦]، وذكره النجاشي في رجاله باسم (احمد بن علي بن العباس بن نوح) مع النص على كونه من مشايخه، وممن

استفاد منه، ونص أيضا على وثاقته مع تبصره في الرواية وفقاهته، وذكر كتبه ولم يشر الى أي اعتقاد مخالف للامامية[١٤٧].

وقد وقع الكلام حول التباين او الاتفاق بين الشخصيات المذكورة مع ترجيح أي الأسماء اصح على ضوء القول بالاتفاق[١٤٨]، ولكن يترجح ما ذكره النجاشي كونه شيخه الذي استفاد منه وبذلك هو اعرف بأستاذه.

كما لم يعط المترجمون له أهمية لما أورده الشيخ بصدد ما نسب اليه من بعض المعتقدات الفاسدة.

٢. علي بن وصيف ت٣٦٥هـ. وكنيته أبو الحسين ولقب بالناشئ. وقد نص الشيخ على انه كان يتكلم بمذهب اهل الظاهر في الفقه مع عدم النص الصريح على توثيقه[١٤٩]، واكتفى النجاشي في الترجمة له بالذكر ان له كتابا في الامامة[١٥٠].

فاذا اعتبرنا ان قوله بقول اهل الظاهر في الفقه يترتب عليه البعد الاعتقادي من حيث اساسيات الفقه على مذهبهم والذي هو مخالف لمذهب اهل البيت فهو ذو أثر اعتقادي على هذا اما اذا كان يعني به انه استفاد من طريقتهم فطبقها على روايات اهل البيت فبذلك لا يعتبر الامر ممن يندرج تحت البعد الاعتقادي وهو امر غير بعيد بعد انه عده الشيخ والنجاشي من متكلمي الشيعة. فيما يذهب بعض الاعلام من كونه ليس المراد منه الكلام في قول اهل الظاهر الا اشتباه تولد بسبب الاشتراك اللفظي، انما المراد من الفكرة انه كان يتكلم في العقائد في الظاهر العرفي بدون دراسة للعلوم، او اخذه من المشايخ[١٥١].

وقد تُرجم له بتفاصيل حياته وشعره الذي شاع في مدح اهل البيت حتى عد من الشعراء المجاهرين وانه قتل حرقا في بغداد١٥٢. ويشير السيد هنا الى ما جرى على جثته في القبر في فتنة عام ٤٤٣هـ حيث تعرض قبره للحرق١٥٣.

وقد نقل صاحب الغدير انه ممن روى عنه الشيخ المفيد بقوله (روى عنه الشيخ الإمام محمد بن محمد بن نعمان المفيد، وبواسطته يروي عنه شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي كما في فهرسته)١٥٤ ولنا امام فهرست الشيخ منحيين اما ان الشيخ قد اجيز او وقف على المصنفات التي ذكرها في الفهرست، واما انه نقل

عناوينها. فعلى الأول يكون اتجاه الشيخ الاميني، والا وفق المنحى الثاني فلا يصح ان الشيخ قد روى عن الناشئ بواسطة المفيد.

واذا عرفنا ان اهل المذهب الظاهري قائم على أساس الاعتماد على القران والسنة وفهم مفادهما وفق قول اهل اللغة واقصاء التأويل والقياس فان هذا المعنى لا يتصور في الناشئ الصغير لكون المذهب الظاهري مذهبا سنيا وليس شيعيا، نعم يمكن تصور انه استخدم المنهج الظاهري ولكونه شاعرا مجيدا للشعر فقد اتبع فهمه للنصوص على الذوق العربي بعيدا عن الاستعمال العقلي، وبهذا فهو يتلائم مع الاتجاه الشيعي، وأيضا اذا لحظنا ان مدرسة بغداد كان للاتجاه العقلي فيها اثرا مقابل حوزة قم ذات الاتجاه الخبري على ضوء هذا يمكن ان نفهم ان استعماله لهذا الامر كان مثار استغراب.

الا ان هذا الكلام يستقيم اذا لحظنا غياب هذه المفاهيم عن الشيخ الطوسي وهو العالم العلامة وهو بعيد جدا، ولكن يبقى ما طرحناه مقاربة ربما تفتح بابا لمزيد بحث.

كما انه لا يوجد ثمرة عملية في تناول هذه الشخصية لانه لا يوجد لدينا أي رواية يقع في طريقها.

٣. علي بن احمد الكوفي ت٣٥٢هـ. وكنيته أبو القاسم، وقد اكد الشيخ في ترجمته على عدة أمور[١٥٥]: منها انه كان اماميا مستقيم الطريقة، وان تصنيفاته كانت من السدادة بمكان، ولكنه اخلط واعتقد مبادئ عقدية فاسدة تمثلت في اظهاره لمقولة المخمسة[١٥٦]، وفيما ايد النجاشي الشيخ في مسألة تخليطه وعدّه من الغلاة، الا انه اكد ان اغلب كتبه قد دونت في زمن فساد عقيدته، وبذلك يخالف الشيخ من كونها سديدة، كما ان النجاشي لم ينسب له مقولة المخمسة[١٥٧]. فيما ذكره ابن الغضائري تحت عنوان أبو القاسم الكوفي، وقد صرح بكذبه وغلوه وانه صاحب بدعة ومقالة[١٥٨].

كما انه من المثالب التي عليه ادعائه النسب الى الامام الكاظم من ذرية ولده هارون، ووقع الكلام في هذا النسب، اذ ذهب اغلب الاعلام الى عدم صحة هذه النسبة، كما نسب الى الامام الجواد من ذرية ولده موسى[١٥٩].

ومن هنا فان عدم توثيق الرجل اذا كان عائدا الى كذبه فانه يدخل تحت الركن الأول من اركان التعديل مضافا للضبط، وتارة يكون سبب عدم قبول حديثه هو معتقداته الفاسدة فيدخل تحت عنوان بحثنا هذا.

٤. محمد بن احمد بن الجنيد. وكنيته أبو علي، وقد ترجم له الشيخ كونه من أصحاب المصنفات، الا انه ذكر ان كتبه قد تركت بسبب قوله بالقياس[١٦٠]، وقد ترجم له النجاشي مع تلقيبه بالاسكافي والكاتب، ونص على وثاقته مع التصريح باخبار الثقات له بان ابن الجنيد كان يقول بالقياس[١٦١].

وربما يتبادر الى الذهن ان القول بالقياس لا يجعل هذا ضابطة عقائدية حتى يتم ادخاله في مواضيع هذا البحث، الا ان القياس عند الامامية كما هو مرفوض في الفقه كذلك هو مردود في العقائد، وكما ان ابن الجنيد كتبه في الفقه فانه كتب أيضا في العقائد ويظهر، هذا بالعود الى فهرست الطوسي لتجد ان هناك العديد من الكتب الاعتقادية قد صنفت من قبل ابن الجنيد.

وقد وقع الكلام في اعتبار القول بالقياس ملازما للمفسدة الاعتقادية من عدمه، فقد ذهب بعض الاعلام الى ان العمل بالقياس يعتبر من المضرات بالاعتقاد الصحيح، ويقتضي ادخال قائله في زمرة الفساق، وقد رد على هذا بان العمل بالقياس وفق الاجتهاد الصحيح لا يقتضي الاضرار بالاعتقاد فضلا عن التفسيق للعامل به، كما ان الوثاقة لا يلزم منها العدالة وعدم الفسق، بل يلزم منها التحرز عن الكذب[١٦٢].

٥. محمد بن علي الشلمغاني. وكنيته أبو جعفر، ويعرف بابن ابي العزاقر، وقد صرح الشيخ بانه كان مستقيم الطريقة الا انه تغير عن تلك الحال لتظهر منه مقالات انكرت عليه. ومن الكتب التي عملها زمن استقامته كتاب التكليف[١٦٣]، الذي شاع تداوله في الوسط العلمائي حينها، وبذلك يفهم من الشيخ القول بوثاقته زمن استقامته. ونسب اليه الغلو في رجاله[١٦٤]، وغير بعيد عن ذلك ما ذكره النجاشي من انحرافه بسبب حسده للوكيل الثالث الحسين بن روح مما أدى الى اعتناقه المذاهب الرديئة، وخرجت فيه توقيعات من الناحية المقدسة، وكانت خاتمته ان قتله السلطان[١٦٥].

وقد تنوع الموقف العلمائي في شأن كتابه التكليف، بين انه يقبل لوثاقته في النقل دون الاخذ برأيه، لإمكان انحراف ذلك الرأي، وبين عدم الاخذ منه مطلقا للقطع في لعن صاحبه، كما وقع الكلام أيضا في تشخص

الكتاب اليوم، اذ انه مفقود الا ان بعض الاعلام يذهب الى انه عين الكتاب المتداول اليوم باسم (فقه الرضا)، مع لحاظ ما اعتراه من بعض التغييرات بفعل عوامل التصحيف والتجليد، مما اقتضى ضم مما ليس منه اليه او ذهاب جزء منه[١٦٦].

والسبب في ذكره في هذا المحور دون محور الغلو، لانه ورد في التوقيعات المباركة عدة توصيفات له منها ارتداده عن الإسلام، والالحاد في الدين، وادعائه ما يكفر به بالخالق تعالى، كما نسب اليه القول بألوهيته، وهو ما حدا بالخليفة العباسي الى قتله[١٦٧].

٦. محمد بن علي بن عبدك. ولقبه العبدكي، حدده الشيخ انه من اهل جرجان، ووصفه بانه من كبار المتكلمين في الامامة، وله كتاب كبير في تفسير القران وصفه الشيخ بالحسن[١٦٨]، وقد صرح النجاشي بجلالة قدره وفقاهته[١٦٩]، مما عده مرجع الطائفة دليلا واضحا على وثاقته[١٧٠].

وقد لوحظ في النسخة التي بين أيدينا من الفهرست قد ذكر كنيته (أبا محمد بن علي العبدكي) ولكن بعض الاعلام قد نقل هذا النص من الفهرست أيضا بعبارة أخرى (أبا محمد محمد بن علي العبدكي)[١٧١]، وهو الاسم الذي اثبته له الاعلام في كتب التراجم.

ولم اجد غير الشيخ قد ذهب الى ذكر معتقده بالوعيد، وهو اما يشير الى عدم تأثير هذا الاعتقاد الجزئي في وثاقته وقبول ما ينقله، او انها لم تك شائعة ليتسنى لغير الشيخ الاطلاع عليها.

المطلب الثالث: بيانات إحصائية.

تناول الشيخ في كتابه الفهرست ذكرا لمصنفات الاصحاب، ولكنه ذكر غيرهم أيضا، وقد علل ذكرهم في كتابه الفهرست لكونهم قد صنفوا في أصول متعلقة بالإمامية[١٧٢]، ومع كون الفهرست صنف لاحصاء وذكر مؤلفات اصحابنا يعني بهم الامامية الاثني عشرية[١٧٣] وبذلك يكون ذكر الامامي في الفهرست سياقا صحيحا لا يحتاج الى تعليل، بخلاف غير الامامي، ولذا ذكر الشيخ علة ذكرهم.

ويمكن بيان بعض الأرقام الإحصائية بهذا الصدد:

١- بلغ عدد الرجال من أصحاب الأصول الذين تعرض لترجمتهم الشيخ في فهرسته (٩١٢)، و ممن كان العامل الاعتقادي ذو تأثير في التقييم الرجالي منهم (٤٤)، بعضهم امامي المعتقد وبعضهم ليس كذلك.

٢- نص على وثاقة (٩) منهم فقط.

٣- فيما لم يتعرض بالتوثيق لـ(١٦) واكتفى بذكرهم وسنده لكتبهم.

٤- فيما نص على تضعيف (٣) منهم فقط.

٥- ومدح كتب البعض اما لكونها معتمدة، او لكونها حسنة مع عدم التصريح بوثاقتهم (٨) منهم فقط.

٦- كما انه بعّض في عدد منهم، باعتبار ان له زمن استقامة وزمن انحراف، لـ(٤) منهم.

٧- وكان منهم من لم يوثق لاسباب متعددة (٤) فقط.

٨- فمن العامة قد بلغ عدد من ذكرهم الشيخ من أبناء العامة (١٠) مدح كتب (٣) منهم، فيما سكت عن الاخرين فلم يوثقهم ولم ينص بالتجريح على احد منهم.

٩- ومن الزيدية قد ذكر الشيخ (٤) وثق منهم (١) وسكت عن الباقين.

١٠- ومن الناووسية فقد تناول الشيخ (١) فقط دون جرحه او تعديله او مدحه.

١١- ومن الفطحية فقد ذكر الشيخ (٧) وثق منهم (٦) وعدّ (١) منهم ممن كتابه معتمد.

١٢- ومن الواقفية فقد ذكر (٧) وقد وثق منهم (٢)، ومدح منهم (٢) سواء بقبول روايته اذا لم يوجد مخالفا او لجودة مصنفاته، وسكت عن الباقين.

١٣- اما الغلاة من الامامية فقد ذكر (١٠) نص على تضعيف (٣) ولم يوثق (١)، ولم يوثق بعضهم لاسباب مختلفة مع نسبته للغلو دون القطع (٣) منهم، وعد منهم (٢) ثقة في زمن دون اخر، و(١) غير ثقة ولكن كتابه حسن.

١٤- اما من الامامية الاثني عشرية ممن له معتقدات فاسدة غير الغلو، فقد بلغ (٦)، وقد وثق (١) منهم، ولم يوثق (١)، كما ان البعض لم يوثق ولكنه عد كتبه سديدة او حسنة وبلغوا (٢)، وبعّض في قبول رواية (١) منهم، ونص على ترك كتب (١) منهم بسبب عمله بالقياس.

الخاتمة:

مثل الاهتمام بعلم الرجال مجالا مهما يعكس مقدار الدور الذي تمارسه عملية جرح وتعديل الرواة، ولعملية النقد هذه عدة جوانب ينظر منها أصحاب هذا الاختصاص، وعادة ما ينظر من زاوية العدالة والتثبت في النقل. الا ان هناك جوانب أخرى تؤخذ بعين الاعتبار ولكن لا يصرح بها، ومن هذه الجوانب معيار البعد العقدي والقضايا التي يؤمن بها الراوي.

وقد تناول الشيخ الطوسي في مصنفه الفهرست– وبالرغم انه غير مخصص لنقد الرجال بل لاحصاء مصنفاتهم– العديد من الرجال الذين وقعوا في طريق الحديث، ومن المميزات في هذا المصنف انه ذكر بعض المعتقدات لبعض الرواة. مما عكس أهمية هذا الجانب الذي لم يغب عن شيخ الطائفة وان كان في مورد سرد المصنفات.

وكانت اهم النتائج التي انتهت لها الدراسة كالاتي:

١. أهمية البعد العقدي عند التعرض لسيرة الرواة لما له من أثر فيما يرويه، ومن هنا يلحظ أهمية الجوانب الأخرى التي تدخل في تعديل الراوي او جرحه.

٢. تصنيف الرواة يعكس مقدار ونوع التباين بين الرواة وفق اتجاهاتهم العقدية، وبما يمثل تنوعا في طرق ورود الحديث عند الامامية.

٣. ضرورة الاهتمام بالاحصاءات والبيانات الرقمية لإيضاح نتائج الدراسات الإسلامية، وبما يسهم في إيضاح الفجوة او التقارب بين الفئات التي تم تناولتها في هذه الدراسة.

الهوامش:

١ البكاء، محمد، قبسات من علم الرجال، تقريرات دروس السيد محمد رضا السيستاني، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٧، ط٢، ج١، ص٩–١٢.

٢ م ن، ج١، ص٣٢٢

٣ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، مؤسسة نشر الفقاهة، قم، ١٤٣٥هـ، ط٤، تحقيق جواد القيومي، ص١١٦.

٤ الطوسي، محمد بن الحسن، رجال الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٣٥هـ، ط٦، تحقيق جواد القيومي الاصفهاني، ص١٣٣.

٥ النجاشي، احمد بن علي، رجال النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٣٢هـ، ط١٠، تحقيق السيد موسى الشبيري الزنجاني، ص١٣٥

٦ للمزيد حول ترجمته ومروياته وما نقل عنه يراجع: السيد الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ج٧، ص١٥٨ وما بعدها.

٧ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٤٩

٨ ابن حبان، المجروحين، ج١، ص٣٨٣

٩ البكاء، محمد، قبسات من علم الرجال، م س، ج١، ٣٢٥

١٠ الطوسي، محمد بن الحسن، الرجال، م س، ص١٣٨

١١ وقد نص السيد الخوئي على ذلك وأشار الى روايته في كامل الزيارات في باب ٢٣ الحديث رقم ١٣ الا انه بعد الرجوع لنسخة كامل الزيارت المحققو من قبل الشيخ جواد القيومي نجد ان هذه الرواية وقعت تحت الرقم ١٧ مما يدل على تباين النسخ في عدد روايات كامل الزيارات. ابن قولويه، جعفر بن محمد، كامل الزيارات، مؤسسة نشر الفقاهة، قم، ١٤٣٥ هـ، ط١، تحقيق جواد القيومي، ص١٥٦.

١٢ البكاء، محمد، قبسات، م س، ج١، ص٣٢٤

١٣ القمي، علي بن إبراهيم، تفسير القمي، دار الكتب، قم، ١٤٠٤هـ، ط٣، تحقيق السيد طيب الموسوي الجزائري، ج٢، ص١٩٣.

١٤ للمزيد حول هذه الروايات ومن روى عنه يراجع: الخوئي، السيد أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ج١٠، ص١٧٩.

١٥ الخوئي، السيد أبو القاسم، معجم رجال الحديث، م س، ج١٠، ص١٧٩.

١٦ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص١٥٩

١٧ الخوئي، المعجم، م س، ج١٣، ص١٨٩.

١٨ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٧٠.

١٩ الذهبي، شمس الدين، سير اعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، ج١٣، ص٣٩٧.

٢٠ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٩٢

٢١ الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج١٠، ٢٣٧–٢٣٨.

٢٢ النجاشي احمد بن علي، الرجال، م س، ص٢٩٣

٢٣ للمزيد حول هذه الآراء يراجع: التستري، محمد تقي، قاموس الرجال، مكتب الانتشارات الإسلامي، قم، ١٤١٤هـ، ط٥، ج٥، ص٦٥٨ وما بعدها.

٢٤ التستري، محمد تقي التستري، القاموس، م س، ج٥، ٦٦٣

٢٥ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص١٩٤

٢٦ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٢٤٧

٢٧ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص٢٢٩.

٢٨ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٣٢٢

٢٩ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٢٤٩

٣٠ للمزيد حول ترجمته والاسانيد التي ورد فيها ذكره يراجع: الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، ج١٥، ص١٦٥.

٣١ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص٢٦٥.

٣٢ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٤٥١

٣٣ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٢٦٢.

٣٤ الناجشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٤٤٤

٣٥ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٢٥٦.

٣٦ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، ص٢٨١

٣٧ الاردبيلي، محمد علي، جامع الرواة، مكتبة اية الله المرعشي، قم، ١٤٠٣هـ، بلا ط، ج٢، ص٣٧٧.

٣٨ النوبختي، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، م س، ص١٠٢

٣٩ يراجع: النوبختي، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، منشورات الرضا، بيروت، ٢٠١٢، ط١، تحقيق هبة الدين الشهرستاني، ص٥٦.

٤٠ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٧٣.

٤١ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٩٤

٤٢ الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج٣، ص٦٧ وما بعدها.

٤٣ للمزيد حول من تم توثيقهم من قبل بن عقدة يراجع: توثيقات بن عقدة، عادل الشاطي، مجلة جامعة بابل للعوم الإسلامية، المجلد ٢٤، العدد ١، سنة ٢٠٢١م.

٤٤ التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج١، ص٦٠٤

٤٥ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٣١.

٤٦ ابن الغضائري، احمد بن الحسين، الرجال، م س، ص٦١.

٤٧ للمزيد حول هذه الآراء والردود يراجع: البكاء، محمد، قبسات، م س، ج١، ص٢٥٦.

٤٨ الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج٨، ص٣٣٦.

٤٩ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٨٦.

٥٠ الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، ج١٤، ص٦٥

٥١ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٢٨٠

٥٢ للمزيد يراجع: الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج١٢، ٣٩٧

٥٣ النوبختي، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، م س، ص١١٣.

٥٤ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ١٦٩

٥٥ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٢٣٢

٥٦ للمزيد حول الترجيح بين هذه التعارضات حول المترجم له يراجع: الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج١١، ص٩٤

٥٧ النوبختي، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، م س، ص١٢٦

٥٨ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٥٤

٥٩ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٧١.

٦٠ للمزيد حول هذه الآراء يراجع: البكاء، محمد، قبسات، م س، ج١، ص٢٠٣

٦١ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٦٧

٦٢ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٨٠.

٦٣ للمزيد يراجع: الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج٢، ص٨٧.

٦٤ يراجع : النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٣٤

٦٥ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٩٧.

٦٦ للمزيد حلو كل هذه يراجع: التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج٣، ص٣١٦

٦٧ للمزيد يراجع: الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج٦، ص٤٨ وما بعدها.

٦٨ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٥٦

٦٩ للمزيد حول رواياته وموقعه العلمي يراجع: الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج١٢، ص٣٥٨

٧٠ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص١٥٧

٧١ التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج٧، ص٤١١

٧٢ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٧٣

٧٣ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٢٢٢

٧٤ التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج٦، ص٢٧٤.

٧٥ الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج١١، ص١٣٢

٧٦ ابن داود، الحسن بن علي، الرجال، دون معلومات الطباعة، ص٦٦ ترجمة رقم ٢٦٠.

٧٧ للمزيد يراجع: الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج١١، ص١٢٩.

٧٨ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٨٩.

٧٩ البرقي، احمد بن عبد الله، الرجال، م س، ص٢٢٣

٨٠ النوبختي، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، م س، ص١٢٩.

٨١ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٢٩٠.

٨٢ الطوسي، محمد بن الحسن، تهذيب الاحكام، ج٧، ص١٠١

٨٣ الطوسي، محمد بن الحسن، الاستبصار فيما اختلف من الاخبار، ج١، ص٣٧٢

٨٤ التستري، محمد تقي، م س، ج٨، ص١٨.

٨٥ للمزيد حول كل هذه الأمور ونقاشها يراجع: الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج١٣، ص٢٨٠.

٨٦ النوبختي، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، م س، ص١٢٩ وما بعدها.

٨٧ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٦٢.

٨٨ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٧٥.

٨٩ للمزيد حول تلك المرويات والنقاش فيها يراجع: التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج١، ص٣٧٨.

٩٠ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٧١.

٩١ للمزيد يراجع: التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج١، ص٦٢٤.

٩٢ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٣٤.

٩٣ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص١٧٦.

٩٤ للمزيد حول تقدير حالته يراجع: التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج٤، ص٤٤٨.

٩٥ الطوسي، محمد بن الحسن، الرجال، م س، ص

٩٦ للمزيد يراجع: الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج٨، ص٢٧٢

٩٧ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٥٦.

٩٨ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٢٥٤.

٩٩ للمزيد حول موقف الاصحاب منه مراجعة: التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج٧، ص٤٠٩.

١٠٠ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٦١.

١٠١ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٢٤٩.

١٠٢ الطوسي، محمد بن الحسن، العدة، م س، ج١، ص١٥٠

١٠٣ الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، م س، ص٥٥.

١٠٤ الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص٧٠٦.

١٠٥ ابن الغضائري، احمد بن الحسين، الرجال، م س، ص٨٣.

١٠٦ للمزيد حول الآراء ومناقشتها يراجع: البكاء، محمد، قبسات، م س، ج١، ص٣٤٠ وما بعدها; التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج٧، ص٢٦٨.

١٠٧ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٩٣.

١٠٨ التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج٧، ص١٦٢ وما بعدها.

١٠٩ الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج١٢، ص١٣٢.

١١٠ للمزيد حول الآراء فيه يراجع: البكاء، محمد، قبسات، م س، ج١، ص٣٣٦.

١١١ للمزيد يراجع: الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج١٢، ص١٣٣.

١١٢ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٠٣

١١٣ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٤١

١١٤ للمزيد يراجع: التستري، محمد تقي، القاموس، ج٣، ص٣٦٢

١١٥ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٦٥

١١٦ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٧٧

١١٧ الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج٢، ص١٠١.

١١٨ التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج١، ص٤٣٥

١١٩ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٦٦

١٢٠ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٨٠

١٢١ ابن الغضائري، احمد بن الحسين، الرجال، م س، ص٤٠

١٢٢ العاملي، حسن بن زين الدين، التحرير الطاووسي، م س، ص٦١

١٢٣ التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج١، ص٦٠٨.

١٢٤ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٧٦.

١٢٥ ابن الغضائر، احمد بن الحسين، الرجال، م س، ص٤٣

١٢٦ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٩٧.

١٢٧ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٨٣.

١٢٨ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٨٣.

١٢٩ الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج٢، ص٤٣٦.

١٣٠ للمزيد يراجع: البكاء، محمد، قبسات، م س، ج١، ص١٩٢-١٩٣

١٣١ الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج٢، ص٤٣٦.

١٣٢ للمزيد حول هذه الآراء والردود عليها يراجع: البكاء، محمد، قبسات، م س، ص١٩٣ وما بعدها.

١٣٣ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٤٩.

١٣٤ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٢٠٨

١٣٥ ابن الغضائري، احمد بن الحسين، الرجال، م س، ص٧٠

١٣٦ للمزيد: التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج٥، ص٥٥٣.

١٣٧ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٢٠٨; النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٣٨٤; ابن الغضائري، احمد بن الحسين، الرجال، م س، ص٩٨

١٣٨ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٢١٦; النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٣٣٣;

١٣٩ للمزيد يراجع: البكاء، محمد، قبسات، م س، ج١، ص٤٦٩.

١٤٠ للمزيد: الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٢١٩; النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٣٢٨; ابن الغضائري، احمد بن الحسين، الرجال، م س، ص٩٢; العاملي، حسن بن زين الدين، التحرير الطاووسي، م س، ص٥٠٨.

١٤١ البكاء، محمد، قبسات، م س، ج١، ص٤٦٢.

١٤٢ التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج٩، ص٣١٤.

١٤٣ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٢٢٣; ابن الغضائري، احمد بن الحسين، الرجال، م س، ص٩٤; النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٣٣٢; العاملي، حسن بن زين الدين، التحرير الطاووسي، م س، ص٥١٤

١٤٤ للمزيد حول تطابق الاسم وتعدد الروات بهذا الاسم يراجع: الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج١٧، ص٣١٩.

١٤٥ الطوسي، محمد الحسن، الفهرست، م س، ص٢٢٣; النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٣٣٧; ابن الغضائري، احمد بن الحسين، الرجال، م س، ص٩٢.

١٤٦ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٨٤

١٤٧ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٨٦

١٤٨ للمزيد حول هذا التعدد او الاتفاق يراجع: التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج١، ص٦٥٢; الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج٣، ص١٤٧.

١٤٩ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٥٣.

١٥٠ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٣٧١

١٥١ التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج٧، ص٥٩٥.

١٥٢ الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج١٣، ص٢٣٢.

١٥٣ الغدير ج٤ ص٣٣.

١٥٤ الغدير ج٤ ص٣٠

١٥٥ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص١٥٥.

١٥٦ واعتقاد المخمسة قائم على أساس ان الله سبحانه قد اوكل إدارة شؤون العالم ومصالحه الى خمسة من الصحابة وهم سلمان والمقداد وأبو ذر وعمار عمرو بن امية الضمري وهي بذلك تكون من فئة الغلاة.

١٥٧ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٢٦٥.

١٥٨ ابن الغضائري، احمد بن الحسين، الرجال، م س، ص٨٢

١٥٩ للمزيد حول هذه التفاصيل يراجع: التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج٧، ص٣٥٠ وما بعدها; الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج١٢، ص٢٦٩.

١٦٠ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٢٠٩

١٦١ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٣٨٥.

١٦٢ للمزيد يراجع: الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج١٥ ، ص٣٢٧.

١٦٣ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٢٢٤.

١٦٤ الطوسي، محمد بن الحسن، الرجال، م س، ص

١٦٥ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٣٧٨.

١٦٦ للمزيد يراجع: البكاء، محمد، قبسات، م س، ج٢، ص١٨٢.

١٦٧ للمزيد حول عقائده يراجع: التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج٩، ص٤٤٧.

١٦٨ الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، م س، ص٢٨٢.

١٦٩ النجاشي، احمد بن علي، الرجال، م س، ص٣٨٢.

١٧٠ الخوئي، السيد أبو القاسم، المعجم، م س، ج١٧، ص٣٥٦.

١٧١ التستري، محمد تقي، القاموس، م س، ج٩، ص٤٥١.

١٧٢ كما ذكر ذلك في ترجمته لابن عقدة الحافظ يراجع الفهرست، م س، ص٧٣

١٧٣ الطوسي، محمد حسن، الفهرست، نر الفقاهة، قم، ١٤٣٥هـ، ط٤، تحقيق جواد القيومي، ص٣٢ مقدمة الكتاب.

المصادر والمراجع:

القران الكريم.

١. ابن الغضائري، احمد بن الحسين، الرجال، دار الحديث، قم المقدسة، ط١، ١٤٣٥هـ، تحقيق: محمد رضا الجلالي.

٢. ابن حبان، محمد، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم.

٣. ابن داود، الحسن بن علي، الرجال، دون معلومات الطباعة، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم.

٤. ابن قولويه، جعفر بن محمد، كامل الزيارات، مؤسسة نشر الفقاهة، قم، ١٤٣٥ هـ، ط١، تحقيق جواد القيومي.

٥. الاردبيلي، محمد علي، جامع الرواة، مكتبة اية الله المرعشي، قم، ١٤٠٣هـ، بلا ط.

٦. الاميني، عبد الحسين، الغدير، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط١.

٧. البرقي، احمد بن عبد الله، الرجال، مؤسسة الامام الصادق، قم، ١٤٣٣هـ، ط١، تحقيق: حيدر محمد علي البغدادي.

٨. البكاء، محمد، قبسات من علم الرجال، تقريرات دروس السيد محمد رضا السيستاني، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠١٧، ط٢.

٩. التستري، محمد تقي، قاموس الرجال، مكتب الانتشارات الإسلامي، قم، ١٤١٤هـ، ط٥.

١٠. الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، مطبعة الاداب، النجف الاشرف، ط٥، ١٩٩٢.

١١. الذهبي، شمس الدين، سير اعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢، ط١، تحقيق: شعيب الارناؤوط وبشار معروف

١٢. الشاطي، عادل ، توثيقات بن عقدة، مجلة جامعة بابل للعوم الإسلامية، المجلد ٢٤، العدد ١، سنة ٢٠٢١م .

١٣. الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، مؤسسة نشر الفقاهة، قم، ١٤٣٥هـ، ط٤، تحقيق جواد القيومي.

١٤. الطوسي، محمد بن الحسن، رجال الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٣٥هـ، ط٦، تحقيق جواد القيومي الاصفهاني.

١٥. العاملي، حسن بن زين الدين، التحرير الطاووسي، مكتبة المرعشي، قم، ١٤١١هـ، ط١، تحقيق: فاضل الجواهري ومحمود المرعشي.

١٦. القمي، علي بن إبراهيم، تفسير القمي، دار الكتب، قم، ١٤٠٤هـ، ط٣، تحقيق طيب الموسوي الجزائري.

١٧. النجاشي، احمد بن علي، رجال النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٣٢هـ، ط١٠، تحقيق موسى الشبيري

١٨. النوبختي، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، منشورات الرضا، بيروت، ٢٠١٢، ط١، تحقيق هبة الدين الشهرستاني.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq